



**كرس الفيد رشيد حمو حياته  
لخدمة بني قومه ، متفانياً بالحياة  
وبمستقبل سعيد لشعبه ووطنه .**



# YEKITI الوحدة

- النضال من أجل :
- \* رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا .
  - \* الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .
  - \* الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد .

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي) - العدد (٢٠٩) كانون الأول ٢٠١٠م - ٢٦٢٢ ك - الثمن ١٥ ل س

## عامٌ جديدٌ ... وخيارنا الأفضل

ج- تقويض استقلالية سلك القضاء المدني القائم - على علته  
- عبر مزيد من التدخلات، ناهيك عن استمرار القضاء الإستثنائي  
والقرارات الجائرة لمحكمة أمن الدولة العليا تحت يافطة (حماية  
النظام الإشتراكي ومبادئ الثورة ، وهن نفسية الأمة ... الخ) .

د- الإبقاء على المرسوم ٤٩ لعام ٢٠٠٨ دون إعادة نظر،  
حيث أن استمرار مفاعيل هكذا مرسوم يبقى يلحق الشلل بأعمال  
البناء والبيع والشراء ويعطل الكثير من المهن والأعمال الحرة في  
الكثير من المدن والمناطق وخصوصاً محافظة الحسكة ومناطق  
عفرين وعين العرب وغيرها من المناطق السورية التي توصف  
بالحدودية والتي من المفترض أن تلقى الرعاية والدعم بدل الإفقار  
والتمييز .

هـ - الإبقاء على قانون الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢  
الخاص بمحافظة الحسكة والذي تتلخص نتائجه الكارثية اليوم  
بواقع وجود أكثر من ثلاثمائة ألف إنسان سوري مجرد من حق  
جنسيتها الوطنية السورية لا لذنب اقترفوه أو جريمة ارتكبوها  
سوى كونهم خلقوا أكرادا ، حيث أن جميع الوعود التي أطلقت  
بصدد إلغاء ذلك القانون الجائر لم ترَ النور بعد، مما يخلق شعورا  
عميقاً بالغبين والغربة.

و- رفع ونيرة التضييق والحظر على اللغة الكردية، ومنع  
قيام أنشطة مناسباتية محلية تخص الشعر والفلكلور والأغنية  
الكردية التي لا تمس أمن وسلامة الدولة أو أمان وكرامة المواطن  
السوري لا من قريب أو بعيد.

من جهة أخرى صحيح أن شح الأمطار الموسمية والظروف  
المناخية تسببت بالجفاف ومن ثم تراجع الإنتاج الزراعي بشقيه  
النباتي والحيواني وجملة الصعوبات والأضرار الفادحة التي  
نجمت عن هذا الواقع المناخي، إلا أنه من الضرورة بمكان ألا  
نتناسى بأن الفساد البيروقراطي وعجز خطط ومشاريع التنمية في  
ظل سياسات الحزب الواحد ونهب المال العام كان وبيقى له الأثر  
الفاعل في توليد ومراكمة السلبات والمخاطر ونخر مؤسسات  
الدولة وأوضاع المجتمع.

أما على الصعيد الإقليمي وبما يخص بلدنا سوريا، فإن  
العنوان الأبرز في العام المنصرم كان اتساع حجم وعمق علاقات

بحلول العام الميلادي الجديد ٢٠١١ والسوريون عرباً وأكرادا،  
مسلمين ومسيحيين تلفهم هموم العيش وتوفير متطلبات حياة كريمة  
بعيدة عن العوز والعسف، حيث العنوان الأبرز في القريب العاجل  
هو استمرار وازدياد ونيرة الصعوبات الحياتية جراء توسع دائرة  
الفقر والبطالة، وتناقص فرص العمل للجيل الشاب، وأزمة السكن  
المستفحلة مع غياب الضمان الصحي والشيخوخة، وغلاء الأسعار  
قياساً مع الأجور بوجه عام، لتتجم عن هكذا واقع اجتماعي معيشي  
مأزوم حالات وظواهر مقلقة كازدياد نسبة الجريمة بمختلف أنواعها  
والأمراض النفسية - العصبية، وانحلال قيمي غير مسبوق في  
المدينة والريف على مستوى البلاد ... كل ذلك وسط مناخ سائد يفقد  
سبيل وحق التعبير عن الرأي لتسليط الأضواء على حقائق ومجريات  
الواقع كما هو، واقتراح الحلول والمخارج، وذلك بفعل استمرار  
مفاعيل حالة الطوارئ منذ ٤٨ عاماً وغياب قانون عمل الأحزاب، إذ  
يشكل غياب الحريات هذا ضماناً لعدم انكشاف أوجه الفساد والإفساد  
على حقيقتها.

إننا نودعُ عاماً مضى لنستقبل آخرَ برقم جديد هو ٢٠١١ ليكون  
استمراراً لما قبله وتأسيساً عليه شئنا أم أبينا - دعنا من المفاجآت  
والكوارث لاسمح الله - فما مضى لم يكن مشرقاً ولا منوراً بقدر ما  
كان ضبابياً قريباً إلى العتمة من حيث غياب أي مؤشر لإنفراج  
سياسي وإففتاح على الداخل الوطني يفسح المجال أمام المواطن  
لممارسة حقه الدستوري في التعبير عن آرائه دون خوف أو وجل،  
بل على العكس من ذلك، فلقد كان التشدد الأمني هو العنوان الأبرز  
متجلياً في :

أ- استمرار الاعتقال الكيفي والاستجابات الأمنية بحق الكثيرين  
في الحقل الثقافي - السياسي وأصحاب الرأي الآخر ونشطاء حقوق  
الإنسان، ترافقاً مع قرارات منع المغادرة بحق المئات إن لم نقل  
الآلاف من مختلف ألوان الطيف السياسي - الثقافي والمهني الكردي  
والعربي .

ب- نقل تعسفي بحق الكثيرين من أعمالهم الوظيفية وسد أبواب  
الرزق والعمل أمام البعض الآخر بحجة (ضرورات المصلحة  
العامة) وذلك دون أدنى اعتبار للكفاءات العلمية والمهنية ومقولة  
الرجل المناسب في المكان المناسب .

د.هاورامي في  
ذمة الخلود  
١٣/...

هويتي عكازتي  
١١/...

المناضل رشيد  
حمو يلحق بركب  
الخالدين  
٥/...

المرسوم ٤٩ أمام  
المنتدى الدولي  
للأمم المتحدة  
٤/...

حركتنا الوطنية  
مهام منتظرة..  
٢/...

## حركتنا الوطنية الكردية، مهامٌ منتظرة ...

لا شكَّ بأنَّ المتتبعَ لشؤون الحركة الوطنية الكردية في سوريا يلحظ بوضوح بأنها تعيشُ حالة غير مقبولةٍ من التشتت والانقسام. فعلى الرغم من المحاولات التي جرت على مرَّ السنوات الماضية بهدف تأطير هذه الحركة للسير بها نحو تمثيل شعبنا وقيادة نضاله نحو تحقيق أهدافه العادلة المشروعة في إطار وحدة البلاد وتعزيز اللحمة الوطنية، إلا أنها لا تزال - وللأسف - لم تصل إلى تحقيق غايتها المرجوة.

كما لا يختلف اثنان على أن هذه الحركة بوضعها الحالي الذي يرثى له لا تستطيع القيام بمهامها في التصدي للسياسة الشوفينية المستفحلة والتي أدتْ نتائجها إلى جانب الجفاف وشحَّ الأمطار إلى نزوح جماعي مخيفٍ لأبناء شعبنا من مناطقهِ واللجوء إلى أطراف المدن الداخلية وإلى خارج الوطن لتأمين لقمة عيشٍ لأبنائهم، تاركين قراهم وبيوتهم وذكريات آبائهم وأجدادهم، ليلاقوا الغربة والاستغلال ويعانوا الفقر والمرض والمشاكل الاجتماعية التي تؤدي أحياناً بحياة أبنائهم، عدا عن إحداهن خلل في الوضع الديموغرافي لمناطقه.

إن استمرار السياسة الشوفينية ومحاربة الكرد بلقمة عيشهم، قد تركت آثاراً خطيرة على بنية مجتمعنا الكردي وباتت تهدد كيانه ما لم تقم هذه الحركة برصِّ صفوفها ونبذ المهاترات والصراعات التي تظهر بين الأخوة بين فترة وأخرى، والعمل على إشراك كافة فئات وشرائح مجتمعنا الكردي لأخذ أماكنها في النضال ومد اليد إلى القوى السياسية الوطنية السورية والفعاليات المجتمعية المختلفة لمواجهة هذه السياسة التي تنتبها الحكومة ضد مكونٍ أساسي من مكونات الشعب السوري، لأن هذه السياسة خطيرة ومنافية لأبسط مبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي وقع عليها بلدنا سوريا. ولهذا، ينبغي علينا جميعاً ومن موقع الشعور بالمسؤولية أمام شعبنا الكردي وشعبنا السوري عموماً ومصالحة وطننا، أن نعيد النظر في حساباتنا الحزبية دون إبطاء ونولي المصلحة العليا لشعبنا الأولوية، هذه المصلحة التي تقتضي أولاً تنقية الأجواء السياسية بين أطراف هذه الحركة والكف عن المعارك الجانبية التي لن تزيد وضع شعبنا إلا تعقيداً وتزيد الهوة بينها وبين شعبنا، وصولاً إلى بناء مرجعية كردية تكتسب المصداقية من جانب شعبنا لقيادة دفة نضاله بحكمة.

إنه لمن الأهمية بمكان أن تبادر أطراف حركتنا السياسية إلى عقد اجتماع تداولي بين المجلس العام للتحالف والمجلس السياسي الكردي والأحزاب الكردية خارج الإطارين، والتسامي عن صغائر الأمور للبحث الجاد والمسؤول في سبل وكيفية الخروج من هذا المأزق الذي تعيشه حركتنا السياسية، وتوحيد كلمتها وخطابها لتصبح فاعلة على أرض الواقع وتمد يد التعاون إلى القوى السياسية الوطنية السورية عامة من هي داخل الجبهة القائمة أو خارجها للعمل معاً دفاعاً عن مجمل القضايا الوطنية التي أصبحت القضية الكردية إحداها، ومواجهة العقليّة الشوفينية التي باتت تهدد الوجود الكردي في البلاد وتسيء إساءة بالغة إلى الوحدة الوطنية ومبادئ العيش المشترك بين أبناء الوطن الواحد في ظل المساواة التامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، والاعتراف الدستوري بالوجود الكردي على أرضه كشريك في هذا الوطن، والكف عن الممارسات المنهجة الرامية لصرع الأكراد أو رميهم خارج الزمان والمكان. إنها مهامٌ منتظرة أمام حركتنا الوطنية الكردية نأمل أن تجد طريقها إلى التحقيق عبر تضافر كل الجهود الخيرة.

### بطاقة تهنئة بمناسبة حلول عيد الصوم عند الإزديين

بمناسبة حلول عيد الصوم عند الإخوة الإزديين المصادف في ١٧ من شهر كانون الأول يوم الجمعة، نتقدم أسرة تحرير جريدة الوحدة بأحرّ التهاني والتبريكات إلى الإخوة والأخوات أبناء وبنات الطائفة الإزدية من شعبنا الكردي متمنين لهم وللجميع الخير والسلام.

### بطاقة تهنئة

بمناسبة أعياد الميلاد ورأس السنة الميلادية الجديدة، نتقدم إلى الأخوة من أبناء الديانة المسيحية وإلى محبي العدل والتسامح والمدافعين عن حقوق الإنسان في العالم بأحرّ التهاني والتبريكات ونتمنى للبشرية جمعاء عاماً سعيداً وأياماً ملؤها السلام والنجاح.

التعاون والاتفاقات متعددة الجوانب مع الجارة الشمالية تركيا الناتو تراعفاً مع الحفاظ على نوعية العلاقة مع إيران خامنئي والتحول إلى التعاون مع المملكة السعودية في مسعى للإبقاء على التهدئة في لبنان وتطوير تبعات صدور القرار الظني المرتقب من المحكمة الدولية الخاصة باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري للحؤول دون تسميم العلاقات السورية اللبنانية. وما يتعلق بملف إيران النووي الذي وكما يبدو يشكل الشغل الشاغل للأسرة الدولية التي تمثلها مجموعة الدول الخمس صاحبة حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن + ألمانية، فلا يزال منطق التمسك بلغة الحوار والمفاوضات مع الجانب الإيراني هو السائد والأنسب، حيث أنه الخيار الصحيح تجنباً للانزلاق إلى أتون حرب لا تحمد عقباه ولا يُعرف إلى أين تمتد شظاياها.. ويخسر الجميع.

وعلى الصعيد الحزبي الخاص، فلقد كان العام المنصرم مؤلماً لرفاق ومؤيدي حزبنا، ليس هذا فحسب بل ومؤلماً لعموم الحركة الوطنية الكردية والحراك الوطني الديمقراطي العام في سوريا حيث افتقدنا أحد أبرز مناضلي الحزب ورئيسه الأستاذ إسماعيل عمر الذي شكل رحيله المفاجئ والمبكر خسارة كبيرة للجميع، تلاه رحيل الفقيه الكبير الأستاذ رشيد حمو أحد أبرز مؤسسي أول حزب سياسي ديمقراطي كردي في سوريا ١٩٥٧ وكذلك من قبله الشخصية الوطنية والاجتماعية البارزة الحاج دهام ميرو،... هؤلاء، رجالاً كانوا قد نذروا حياتهم لخدمة قضية شعبهم، جمعهم حب الحكمة ولغة الحوار، وشكلوا إضاءاتٍ على طريق العمل والنضال، من أجل السلم والحرية والمساواة، من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز مبدأ المواطنة وأن سوريا وطن للجميع ويتسع للجميع، ليبقى هذا المنهج المسار هو خيارنا الأفضل.

وكل عام وأنتم بخير

## بيان إلى الرأي العام

يصادف العاشر من كانون الأول من كل عام ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وهذا الإعلان جاء تنقيحاً لنضالات وتضحيات جمة قدمتها البشرية على مدى قرون في مواجهة الطغاة، حكاماً كانوا أم طبقات أم دولاً، أياً كانت الأيديولوجيات أو الأفكار التي برروا فيها انتهاكاتهم .

كما أنه جاء تعبيراً عن تبلور ثقافة جديدة في العالم هي ثقافة حقوق الإنسان، التي تجعل من الإنسان بحد ذاته قيمة عليا بغض النظر عن العرق والجنس واللون أو الاثنية واللغة، ولعل هذا المنجز الحضاري هو الأسمى في تطور الوعي البشري . لكن على الرغم من أهمية هذا الإنجاز، فإن هذه الثقافة مازالت تواجه صعوبات في غير مكان من العالم وينسب متفاوتة، تتكثف في السياسات الاستعمارية والعنصرية والحروب والأنظمة الاستبدادية . إلا أن ثقافة حقوق الإنسان إلى تقدم، وهي مرهونة ومرافقة مع تطور المجتمع المدني في العالم واندحار الطغيان .

أما في سورية، فإن الحديث عن حقوق الإنسان ذو طعم مر، وله سجل قائم بانتهاكات لا تنتهي . لقد أطبق النظام الاستبدادي على صدر المجتمع، وقيد مفاصله، خنق الحريات، وسد الأفاق أمام أي تطور ديمقراطي عندما طرد السياسة من المجتمع، ولاحق معارضيه والناشطين السياسيين والحقوقيين وتنظيماتهم في مسيرة لا تنتهي نحو السجون، ولا أدل على ذلك من أن اثنين من الحقوقيين المعروفين، يرأسان منظمين لحقوق الإنسان، يقبعان حالياً خلف القضبان، هما هيثم المالح ومهند الحسني .

من جانب آخر، فإن المواطنين الأكراد في سورية يعانون بشكل خاص من سياسات تعسفية وتمييزية غير مبررة، مع أنهم جزء أصيل وتاريخي من الشعب السوري ومن هذا الوطن . وقد بدأ هذا النهج مع الإحصاء الاستثنائي عام ١٩٦٢ الذي جرد أعداداً كبيرة من المواطنين الأكراد من جنسيتهم السورية، وأخرها المرسوم ٤٩ لعام ٢٠٠٨ الخاص بالمناطق الحدودية، الذي أضر بحياة المواطنين في هذه المناطق، وعلى الأخص الأكراد منهم . وأصبحوا وفقاً لهذا القانون غير مؤتمنين على وطنهم، ناهيك عن التضييق والسجن والحرمان .

يبني النظام في سورية استبداده وتحكمه بشكل أساسي على قانون الطوارئ والأحكام العرفية المفروضة منذ آذار ١٩٦٣ وما زالت مستمرة . إضافة إلى مجموعة من القوانين والمحاكم الاستثنائية، جعلت من سورية دولة استثنائية من حيث الآليات المعتمدة في قمع المجتمع والحريات والسياسة وتعميم الخوف، ومثالها الأبرز القانون ٤٩ لعام ١٩٨٠ .

إن إعلان دمشق ومناصريه في الداخل والخارج يتوجهون بهذه المناسبة، إلى المفوضية العامة لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وكافة المنظمات الحقوقية والمدنية المهتمة بحقوق الإنسان في العالم، للتدبير بانتهاكات حقوق الإنسان في سورية والضغط على النظام لوقفها والالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وقعت عليه سورية منذ أمد بعيد، ورفع حالة الطوارئ وإلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية التي سمت حياة السوريين .

وكلنا ثقة بأن الشعب السوري الذي قدم التضحيات الثمينة من أجل الفوز بحرياته سوف يستمر على ذات الطريق، حتى تتحقق طموحات السوريين بدولة ديمقراطية، تحترم مواطنيها وحقوقهم الدستورية .

عاشت سورية حرة وديمقراطية

الحرية لسجناء الرأي والضمير في سورية

دمشق في ١٠ / ١٢ / ٢٠١٠

الأمانة العامة

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

## بيان

في العاشر من شهر كانون الأول تصادف الذكرى الثانية والستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي جاء تنقيحاً للنضال الدؤوب والمستمر لشعوب العالم لمئات السنين بهدف وضع حد للانتهاكات و الخروقات التي كانت تتعرض لها حقوق الإنسان من خلال وضع مجموعة من القوانين والمواثيق و الضوابط الدولية لاحترام حقوق الإنسان والشعوب . وقد نصت المادة الأولى منه على أن ( يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء )، وفي المادة الثانية ( لكل فرد الحق في أن يتمتع بجميع الحقوق والحريات التي ينص عليها هذا الإعلان دون أي تمييز بسبب الانتماء القومي أو الأصل الاجتماعي ) كما نصت المادة الخامسة على إن ( لكل فرد حق التمتع بجنسية ما ولا يجوز تعسفا حرمان أي شخص كيفياً من جنسيته ، ولا من حقه في تغيير جنسيته ) واليوم بعد مرور اثنين وستين عاماً من صدور هذا الإعلان ورغم مصادقة الحكومة السورية عليه فإن الشعب الكردي لا يزال محروماً من أبسط حقوقه الإنسانية التي نصت عليها القوانين والمواثيق الدولية وهو لا يزال يعامل كموطن من الدرجة الثانية فلا تزال سياسات الاضطهاد والتمييز القومي مطبقة بحقه، وهو محروم من حقوقه السياسية والثقافية والاجتماعية ، ولا تزال آثار ونتائج الإحصاء الاستثنائي الجائر الذي جرى في محافظة الحسكة عام ١٩٦٢م والذي جرد بموجبه أكثر من (١٥٠) ألف مواطن من الجنسية السورية ومن حقوق المواطنة الأخرى والتي تعتبر بحسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في اكتساب الجنسية حقا طبيعياً لا يجوز لأحد حرمان أي شخص من الحصول عليها .

وبهذا المناسبة فإننا ندعو السلطة إلى إطلاق الحريات العامة والإفراج عن معتقلي الرأي ، وإلغاء حالة الطوارئ وإصدار قانون للأحزاب وأخر للإعلام وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتحقيق المساواة بين جميع المواطنين على اختلاف انتماءاتهم القومية والسياسية وذلك بمنح الشعب الكردي حقوقه السياسية والثقافية والاجتماعية وإلغاء كافة السياسات الاستثنائية المطبقة بحق الكرد .

٢٠١٠ / ١٢ / ١٠

المجلس العام

للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

\*\*\*\*\*

## تصريح

أقدمت الأجهزة الأمنية على اعتقال ثلاثة مواطنين أكراد هم: عمر عبدي إسماعيل - عبدالصمد حسن محمود - أحمد فتاح إسماعيل، على خلفية قيامهم بتنظيم مهرجان للشعر الكردي ، يقام كل عام، وتم إحالتهم إلى القضاء العسكري بالقامشلي بتاريخ ١٩ / ١٢ / ٢٠١٠ ، وهم الآن موجودون في سجن القامشلي المركزي .

إننا في المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا ندين مثل هذه الاعتقالات التي لا مبرر لها، وفي الوقت نفسه ندعو على إطلاق سراح المعتقلين الثلاثة فوراً، وجميع معتقلي الرأي والتعبير في سجون البلاد .

٢٠١٠ / ١٢ / ٢٢

المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

## المرسوم رقم ٤٩ ومعاونة الكرد الاقتصادية في سوريا أمام المنتدى الدولي للأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات

إعداد: عارف جابو

وفي النهاية تم تقديم توصيات للمؤتمر بشأن وضع الكرد في سوريا، وهي:

-إعادة النظر بسياساتها التمييزية ضد الكرد.

-إقامة مشاريع تنموية في المناطق الكردية.

-إلغاء المرسوم رقم ٤٩ لعام ٢٠٠٨ وما ترتب على تطبيقه من آثار اقتصادية واجتماعية كارثية على المجتمع الكردي.

-إقامة المدارس والمراكز الصحية في المناطق الكردية، وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين.

-إعادة الجنسية السورية للمجردين المحرومين منها.

### أكبر محفل دولي حول حقوق الأقليات

وقدمت الخبيرة المستقلة لدى مجلس حقوق الإنسان، غاي ماكدوغال، المعنية بقضايا الأقليات، مذكرة حول المشاركة الفعالة للأقليات في الحياة الاقتصادية. وأشارت فيها إلى أهداف المنتدى، منها: أن يكون منبرا لتعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا ذات الصلة بالأقليات القومية والاثنية والدينية واللغوية، وأن يساهم في الجهود الرامية إلى تحسين التعاون بين آليات الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة وبرامجها في الأنشطة المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الأقليات. كذلك تطرقت الخبيرة المستقلة في مذكرتها إلى الجانب القانوني الدولي لمشاركة الأقليات في الحياة الاقتصادية.

وانتهى المنتدى في يومه الثاني بإقرار مجموعة من التوصيات إلى الحكومات تم فيها الطلب منها، القضاء على التمييز سواء بحكم القانون أو بحكم الواقع وتأثير ذلك على مشاركة الأقليات في الحياة الاقتصادية، واتخاذ تدابير للقضاء على التمييز في حق الأقليات في القطاعين الخاص والعام، وخاصة في مجال العمل وما يتصل بذلك من حقوق وخدمات مالية والتعليم والتدريب والضمان الاجتماعي وحيازة الأراضي وحقوق الأقليات. هذا وشملت التوصيات إلى جانب الحكومات، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والنقابات العمالية والمهنية وقطاع الأعمال، ومؤسسات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية، والوكالات والمؤسسات الانمائية.

هذا ويعتبر هذا المحفل الدولي هو الأكبر والأشمل في العالم الذي يتناول قضايا ومشاكل الأقليات، سواء من حيث المشاركة أو شمولية المواضيع التي يتم طرحها وتناولها في المنتدى. ما يتيح المجال للعمل والحوار بين مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الأعضاء في الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المختصة والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية وممثلو الأقليات والمجتمع المدني، للتداول والتعاون حول قضايا الأقليات. كما ويتيح المنتدى الفرصة للمشاركين لتبادل الخبرات فيما يتعلق بالممارسات الفعالة والمفيدة ومعالجة القضايا في مجال حقوق وقضايا الأقليات.

عقد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، المنتدى الدولي الثالث المعني بقضايا الأقليات، يومي ١٤-١٥ كانون الأول ٢٠١٠ في جنيف. وكان الموضوع الذي تم بحثه في هذه الدورة للمنتدى "المشاركة الفعالة للأقليات في الحياة الاقتصادية".

عقد المنتدى بحضور العديد من الخبراء القانونيين والاقتصاديين وأساتذة الجامعات المعنيين بحقوق الأقليات وممثلي الجمعيات والمنظمات المدافعة عن حقوق الأقليات وحقوق الإنسان، إلى جانب مشاركة ممثل الاتحاد الأوروبي واليونسيف وممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ومثل هذا العام أيضاً المركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية- ياسا، من خلال عارف جابو (دراسات عليا في القانون الأوربي والدولي- رئيس ياسا) وجيان بدرخان (دراسات عليا في القانون الدولي- حقوق الأقليات) الكرد في سوريا. وقد تم تقديم مذكرتين وقراءتهما من قبلهما.

تم في مذكرتي ياسا التركيز على السياسة التمييزية للحكومة السورية ضد الكرد وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية. وتماشياً من موضوع المنتدى الدولي ركز مندوبا ياسا على الجانب الاقتصادي لوضع الكرد ومعاتناتهم في سوريا.

وجاء في المذكرة أنه تم حرمان الكرد من المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية منذ عقود عديدة واستلام حزب البعث للسلطة عام ١٩٦٣. حيث أن مشاركة الكرد في الحياة الاقتصادية ضعيفة، إذ يواجهون مصاعب كبيرة ولاسيما فيما يتعلق بالمناصب الرسمية. كما تم التطرق إلى المشاريع التي تلجأ إليها الحكومة لمضاعفة معاناة الكرد، مثل مشروع الحزام العربي وانتزاع أراضي الفلاحين الكرد منهم ومنحها لفلاحين آخرين تم استقدامهم من مناطق أخرى والذين يعرفون بعرب الغمر الذين غمرت أراضيهم لدى بناء سد الفرات. كما أن حرمان أكثر من ٣٠٠ كردي من الجنسية يزيد معاناتهم ويحرمون من كافة حقوقهم الإنسانية الأساسية ومنها حق العمل.

### الآثار الكارثية للمرسوم ٤٩

وكان للمرسوم رقم ٤٩ لعام ٢٠٠٨ حيز كبير في مذكرة ياسا وما نتج عن هذا المرسوم من عواقب وخيمة اجتماعياً واقتصادياً، حيث تم شل الحياة الاقتصادية في المناطق الكردية من خلال منع البيع والشراء والأجار وغيرها من المعاملات العقارية في المناطق الكردية التي تم اعتبارها كلها منطقة حدودية رغم بعدها عن الحدود كيلومترات عديدة تتجاوز ما يعتبر منطقة حدودية في المناطق الحدودية الأخرى في سوريا.

ومن آثار هذا المرسوم كما جاء في مذكرة ياسا، زيادة البطالة والفقر في المناطق الكردية وما يترتب على ذلك من مشاكل ومصاعب اقتصادية واجتماعية؛ ما دفع الآلاف من المواطنين الكرد إلى ترك مناطقهم والهجرة إلى خارج البلاد أو إلى أطراف المدن الكبرى ولاسيما العاصمة دمشق حيث يعيشون في وضع مأساوي محرومين من كافة شروط الحياة الأساسية من مسكن ومياه نظيفة وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي يحصل عليها غيرهم من المواطنين. وقد ازداد الوضع مأساوية في المناطق الكردية في الفترة الأخيرة بسبب الجفاف الذي تعاني منه البلاد منذ أربع سنوات.